

Distr.: General
25 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الحادي عشر المتعلق بتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352) وتقريره عن النفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ (A/68/352/Add.1). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5 (Vol. V)) وتقرير الأمين العام ذي الصلة عن تنفيذ توصيات المجلس (A/68/336).

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير الآنفة الذكر، مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والمدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر وممثلين آخرين للأمين العام، وكذلك مع رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات وأعضائها، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، تُوجت بردودٍ كتابية وردت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وتناولت الجمعية العامة في الجزء الخامس من قرارها ٢٤٦/٦٧ عدة أمور من بينها المسائل المتعلقة بالإدارة المالية للمشروع وتمويله، وأماكن الإيواء المؤقت واستخدام حيز المكاتب، والإبلاغ عن النفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع. وطلبت الجمعية أيضاً أن يقدم إليها ما يستجد من معلومات وخيارات فيما يتعلق بتجديد مباني الملحق الجنوبي والمكتبة.

٤ - وتمعن اللجنة الاستشارية في تقريرها هذا النظر في ما أثير من قضايا رئيسية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (الفرع الثاني)، والدروس المستخلصة (الفرع الثالث)، وتقرير الأمين العام المرحلي السنوي الحادي عشر (الفرع الرابع) وتقريره عن النفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع (الفرع الخامس)، ويتضمن الفرع السادس استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها.

٥ - وتذكر اللجنة الاستشارية بالتخفيض الذي أوصت بإجرائه في الاحتياجات بمبلغ إجمالي قدره ١٠٤٩ ٨٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتكرر اللجنة تأكيد التوصيات الواردة في تقريرها (انظر A/68/7)، الفقرات حادي عشر-١٢ إلى حادي عشر-١٥).

ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

٦ - قدّم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5 (Vol. V)) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧. ويبحث المجلس في ذلك التقرير التقدم المحرز في المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ إعداد تقريره السابق (A/67/5 (Vol. V)) واحتمال إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية والنطاق المقررين.

المساءلة

٧ - يتولى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إدارة المشروع، ويوفر له مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية التوجيه الاستراتيجي. ويتولى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية مسؤولية العمل على نجاح تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، أما المدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يشغل منصبه على مستوى الأمين العام المساعد

والمسؤول أمام وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، فهو مكلف بمهام الإدارة اليومية للمشروع ويخضع للمساءلة بشأن تلك المهام (انظر A/68/352، الفقرات ٣٦-٣٨).

عملية تقدير التكاليف النهائية المتوقعة والإبلاغ عنها

٨ - لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧ الاستنتاج الذي خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات ومفاده أنه لا مجال إلى التيقن من التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية أن تطلب بدورها إلى المجلس التدقيق في التكلفة النهائية المتوقعة لمشروع. ويرد تحليل المجلس وتوصياته في ما يتعلق بعملية تقدير التكاليف النهائية المتوقعة في الفقرات من ٢٤ إلى ٣٩ من تقريره.

التقييم العام بشأن إعداد التكاليف المتوقعة

٩ - يعترف مجلس مراجعي الحسابات بأن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر يستعين بمشورة الخبراء في تقدير التكاليف النهائية وأن تحسيناتٍ قد أُدخلت في السنة الماضية على تحديد تكاليف المخاطر التي جرى استقراؤها، لكن المجلس ما زال يشعر بالقلق من مسألة الدقة في التكاليف المتوقعة التي وضعها مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر والأساس التحليلي الذي تستند إليه، على النحو المبين في تقاريره السابقة (A/68/5 (Vol. V)، الموجز). ويعرب المجلس عن رأيه بأن الإدارة لم تُغيّر نهجها في ما يتعلق بتقدير التكلفة النهائية للمشروع، باستثناء تقدير تكاليف المخاطر. ولهذا السبب، لا يستطيع المجلس تقديم ضمانات بشأن العملية التي استخدمتها الإدارة لإعداد توقعات التكلفة النهائية للمخطط العام لتحديد مباني المقر (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى خلاف ما أوصى به المجلس في السابق، لم تجر الإدارة أي تحليل منظم لتحديد أي التزامات محتملة في إطار ما قد يطرأ من طلبات التعديل أو المطالبات أو تكاليف الأعمال المطلوبة للإسراع غير المتوقع لإنجاز المشروع (المرجع نفسه، الموجز)، التي قد تؤثر في تقديرات التكاليف النهائية.

مخصصات الطوارئ

١٠ - يعتبر مجلس مراجعي الحسابات التقنية الجديدة التي اعتمدها الإدارة للتنبؤ بالمخاطر خطوة إيجابية، لكنه يلاحظ أنها لا تُستخدم استخداماً فعالاً باعتبارها جزءاً من عملية تحديد مخصصات الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٧ و ٢٨). ويلاحظ المجلس، إبان مراجعته للحسابات، أنه يبدو بالإمكان تحقيق وفورات مقدارها ٢٠ مليون دولار عند إغلاق تسعة من عقود السعر الأقصى المضمون، إلا أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر لم يدرج هذه الإمكانية في أي عملية لإعداد التكاليف المتوقعة (المرجع نفسه، الفقرتان ٣١ و ٣٤).

ويرى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن من السابق لأوانه توقع تحقيق تلك الوفورات عند انتهاء المشروع، وبالتالي فإن المكتب لم يدرج تلك الأموال المحتمل الحصول عليها في حسابات احتياطي الطوارئ للمشروع (A/68/352، الفقرة ٨٢).

١١ - ويبين الجدول ٦ الوارد في تقرير الأمين العام المرحلي الحادي عشر نقصان الرصيد المتبقي في احتياطي الطوارئ من ٤١,٦ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ١٤,٢ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بسبب استخدام أموال الاحتياطي في تغطية تكاليف التعديلات التي أدخلت على العقود الجارية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩). وعند الاستفسار عمّا إذا كان الرصيد المتبقي في احتياطي الطوارئ البالغ ١٤,٢ مليون دولار كافياً لسداد المطالبات المحتملة، أبلغت الأمانة العامة للجنة الاستشارية بأنه، علاوة على الرصيد لاحتياطي طوارئ المشروع البالغ ١٤,٢ مليون دولار، كان مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قد قدم معلومات عن وفورات حُققَت في عدد من عقود السعر الأقصى المضمون أثناء مراجعة الحسابات في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهي التي استند إليها مجلس مراجعي الحسابات حينما لاحظ وجود اعتمادات غير مستخدمة محتملة تبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قُدر الاعتماد غير المستخدم بما يناهز ١٦ مليون دولار (ومنذ إجراء مراجعة الحسابات، خُصص مبلغ ٤ ملايين دولار لتخفيف المخاطر المترتبة على الجدول الزمني العام للمشروع). وما زال المكتب غير قادر على أن يتوقع بدقة ما سيتبقى من مبالغ كوفورات، لكنه قال إنه يرجح أنها ستفوق ١٥ مليون دولار. ويُقدَّر أن تبلغ مخصصات طوارئ المشروع ووفوراته المحتملة مجتمعة ٣٠ مليون دولار، وهذا مبلغ اعتبره المكتب كافياً ومعقولاً لإنجاز الأعمال المتبقية وسداد المطالبات المحتملة.

١٢ - وتأسف اللجنة الاستشارية لأن الأمانة العامة لم تغيّر بما يكفي نهجها المتعلق بعملية تقدير التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع حتى يحظى بقبول مجلس مراجعي الحسابات. وتشير اللجنة إلى أن إدارة مخصصات الطوارئ في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ما زالت تفتقر إلى الشفافية. وتذكّر اللجنة بأن الأمانة العامة وافقت على توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تنظر، بعد الاعتاط بالدروس المستخلصة من المخطط العام، في الطريقة التي يفضلها تستطيع مستقبلاً إدارة الأموال المخصصة للطوارئ في إطار المشاريع الكبرى على نحو أكثر شفافية وفعالية (A/68/336، الفقرة ٤٣). وستستفيض اللجنة في مناقشة هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/68/372).

أماكن الإيواء المؤقت واستخدام حيز المكاتب

١٣ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧ عن قلقها لعدم تقديم الأمين العام معلومات دقيقة عن استخدام حيز الأماكن داخل المجمع وخارجه في نيويورك، مما قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الاحتياجات من حيز الأماكن واحتمال زيادة الإنفاق على حيز المكاتب خارج المجمع. ولاحظت الجمعية العامة في القرار ذاته أن الأمانة العامة تنوي مواصلة استئجار اثنين من أماكن الإيواء المؤقت بعد إنجاز المشروع، مما سيسفر عن أعباء إضافية في الميزانية العادية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكتف الجهود لإدارة التكاليف المتصلة بأماكن الإيواء المؤقت لتحسين شروط عقود الإيجار وأن يقدم في سياق التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر معلومات عن التدابير الملموسة المتخذة في هذا الصدد.

أماكن الإيواء المؤقت

١٤ - ترد معلومات عن أماكن الإيواء المؤقت في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٩ وفي الجدول ١ من التقرير المرحلي الحادي عشر. وفي ما يلي كيفية تمويل أماكن الإيواء المؤقت الأربعة وتواريخ نهاية عقود استئجارها السارية المفعول حالياً:

(أ) يُموّل المبنىان الكائنان في 730 Third Avenue (The Teachers Building) و 380 Madison Avenue من ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر وسينتهي عقد إيجار المبنى الأول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعقد إيجار المبنى الثاني في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

(ب) تغطي حالياً الميزانية العادية، في إطار الباب ٢٩ دال (مكتب خدمات الدعم المركزية)، تمويل المبنى الكائن في 305 East 46th street (مبنى ألبانو) ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني في لونغ آيلند سيتي، اللذين كانا يمولان من ميزانية المشروع حتى أيار/مايو ٢٠١٣، لأن عقدا إيجارهما كانا قد أبرما لأجل أطول، حيث أن عقد إيجار مبنى ألبانو سينتهي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ في حين سينتهي عقد إيجار مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبعد تموز/يوليه ٢٠١٧، إما سيجدد عقد إيجار مبنى ألبانو أو سينتهي، وذلك رهناً باستراتيجية توفير المكاتب في الأجل الطويل.

١٥ - وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات تراجع مبلغ تجاوز التكلفة الإجمالية المتوقعة للمشروع منذ تقرير المجلس السابق، نظراً لعدة أسباب منها تراجع حصة تكاليف الإيجار (١٣ مليون دولار) الذي تحقق بفضل تغطية بعض تكاليف الإيجار المتصلة بزيادة عدد الموظفين والخبراء الاستشاريين من حساب للإيجار أنشأته الأمانة العامة (وهذه التكلفة، حتى

وإن لم تكن جزءاً من المشروع فهي في نهاية الأمر تكلفة تكبدها الأمم المتحدة (A/68/5 (Vol. V)، الموجز والجدول ٢).

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم معلومات كافية عن تكثيف الجهود لإدارة التكاليف المتصلة بأماكن الإيواء المؤقت لتحسين شروط عقود الإيجار وفقاً لما طلبته الجمعية العامة. وتوصي اللجنة بأن تُوافَى الجمعية العامة بالمعلومات ذات الصلة لدى نظرها في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر.

شغل مجمع المقر بعد تجديده

١٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى عدم اتساق البيانات التي تلقتها خلال استعراضها للتقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام بشأن المشروع. ويشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن المجمع المجدد سيستوعب رسمياً عدداً من الأشخاص يقل عن عدد من كانوا فيه قبل بدء المشروع بـ ٣٢٣ شخصاً، في حين ذكرت الأمانة العامة أن المجمع المجدد سيستوعب عدداً من الشاغلين يفوق عدد شاغليه من قبل بـ ١٦٩ شخصاً. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة بأن يتحقق مجلس مراجعي الحسابات من شغل مجمع المقر بعد تجديده في المراجعة السنوية المقبلة لحسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/548، الفقرتان ٤١ و ٤٢).

١٨ - ويوضح مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5 (Vol. V)، الفقرتان ٦٥ و ٦٦) أن الإدارة أبلغت المجلس أن مجمع المقر سيؤوي بعد تجديده ٢١٦ ٤ موظفاً بالمقارنة مع ٤٠٤٧ ٤ موظفاً قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر، كما يمكن أن يستوعب مبنى الأمانة العامة ٢٠٤ موظفين إضافيين. وقد حاول المجلس التحقق بشكل مستقل من شغل مبنى الأمانة العامة، إلا أن البيانات اللازمة لم تكن متاحة وقت إجراء مراجعة الحسابات. ولم تتمكن الإدارة من تزويد المجلس ببيانات، يمكن على أساسها مراجعة الحسابات، عن مجموع الأشخاص العاملين في مبنى الأمانة العامة أو غيره من مباني المقر، كما لم تكن لديها بيانات مثلاً عن تكاليف حيز المكاتب في المباني المملوكة للأمم المتحدة وفي الأماكن المستأجرة.

١٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الطاقة الاستيعابية لمبنى الأمانة العامة قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر كانت ٢٧٦٣ شخصاً، وأن طاقته الاستيعابية بعد إنجاز المخطط، شاملاً عنصراً أكبر لكبار التنفيذيين يتطلب حيزاً أكبر للشخص الواحد، تبلغ ٢٨٤٩ شخصاً. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن الطاقة المذكورة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نظام استخدام مرّن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (انظر A/68/387، الجدول ٢) هي ٢٨٥٩ شخصاً. وإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأنه على افتراض عدم

حدوث تغير في عدد موظفي الأمم المتحدة، فإن حدوث زيادة في الطاقة الاستيعابية لمبنى الأمانة العامة من ٢٧٦٣ شخصا إلى ٢٨٤٩ شخصا (زيادة بمقدار ٨٦ شخصا) من شأنها أن تسفر عن تناقص الاحتياجات من الموارد لتغطية حيز الأماكن المستأجرة لاستيعاب نفس عدد الشاغلين وأن الوفورات السنوية المترتبة على ذلك تقدر بنحو ١,٣٧ مليون دولار، استنادا إلى ميزانية الاستئجار المعيارية البالغة ١٥٩٠٠ دولار للشخص الواحد. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الوفورات في تكاليف الاستئجار لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تكون لدى الأمانة العامة خيارات لإنهاء عقود الإيجار في المباني خارج المجموع. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يعي أنه في الوقت الذي كان المجلس يبحث فيه مسألة شغل المبنى في البداية، لم تكن جميع عمليات الانتقال من الأماكن المستأجرة خارج المجموع قد انتهت ولم يكن قد تم الانتهاء بعد من التوزيع النهائي للموظفين على المباني داخل المجموع والمباني خارجه.

٢٠ - تأسف اللجنة الاستشارية لأن الأمانة العامة لم تواف مجلس مراجعي الحسابات بالمعلومات اللازمة لكي يتحقق على النحو المناسب من شغل مجمع المقر. ولا يزال من غير الواضح من المعلومات المقدمة إلى اللجنة مستوى الشغل في مجمع المقر قبل بدء مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ومستوى الشغل الفعلي بعد التجديد. وترى اللجنة أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات دقيقة وقابلة للمراجعة تشمل على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الطاقة الاستيعابية (أماكن العمل) وعدد الشاغلين بصفة دائمة ومؤقتة، بمن فيهم الموظفون والخبراء الاستشاريون وغيرهم من الشاغلين في مباني المجموع والمباني الواقعة خارجه. وتطلب اللجنة أن تقدم تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في سياق استعراضها التقرير المرحلي الحادي عشر، وكذلك إلى مجلس مراجعي الحسابات في أثناء المراجعة المقبلة لحسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة توصيتها بأنه ينبغي استيعاب أقصى عدد ممكن من الموظفين في مجمع المقر بعد تجديده وأن استئجار المكاتب خارج المجموع يجب أن يظل عند أدنى مستوياته وأن يبقى قيد الاستعراض المستمر (A/67/548، الفقرة ٤٢).

٢١ - ويرى مجلس مراجعي الحسابات، وقد لاحظ أن هناك عدة قرارات رئيسية ستتخذها الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ بشأن العقارات في المقر وفي أماكن أخرى في المستقبل، أنه يتعين على الإدارة بصورة ملحة أن تعد مبررات العمل لعقاراتها المستقبلية برصد البيانات ذات الصلة والبحث التام لخيارات الحلول المتعلقة بالاستخدام المرن لأماكن العمل، وهو ما سيشكل نشاطا صعبا في إدارة التغيير يتطلب رعاية وقيادة واضحتين من الإدارة العليا (A/68/5 (Vol. V)، الفقرتان ٦٧ و ٦٨). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن

الأمين العام قدم تقريراً عن تنفيذ نظام استخدام مرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/68/387). وسترد التعليقات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية في هذا الصدد في تقريرها ذي الصلة. ووفقاً لتوجيهات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٥٤/٦٧، يتوقع من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية اقتراحاً بشأن نموذج تقديم الخدمات في المستقبل كما تنظر فيه. وتشير اللجنة إلى أن استحداث نموذج جديد لتقديم الخدمات يمكن أن يؤثر في الاحتياجات من حيز المكاتب في المقر ومراكز العمل الأخرى. ومن ثم، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي التعجيل بهذه العملية. وستتناول اللجنة هذه المسألة بإسهاب عند نظرها في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) (A/68/375 و Add.1).

ثالثاً - الدروس المستخلصة

٢٢ - استجابة لطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، على سبيل الأولوية، خطة واضحة بشأن الدروس المستخلصة من المخطط العام لتجديد مباني المقر والمشاريع المماثلة (القرار ٢٤٦/٦٤، الجزء الخامس، الفقرة ٣٥)، قام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بتحليل الدروس البرنامجية المستخلصة وعرضها في الفرع الخامس من التقرير المرحلي الحادي عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعمل المكتب يداً في يد مع عدد من الإدارات والخبراء الاستشاريين ومديري التشييد والمصممين وغيرهم من الشركاء في هذا المجال للوقوف على هذه الدروس المستخلصة وأمثلة أفضل الممارسات للاستفادة منها في المشاريع المستقبلية. وتنقسم الدروس البرنامجية إلى ستة مواضيع، هي: (أ) تخطيط المشروع وهيكل أفرقه؛ و (ب) تدبير المشروع وإدارته؛ و (ج) التصميم والهندسة؛ و (د) إدارة المشتريات والعقود؛ و (هـ) ميزنة المشاريع وإدارتها المالية ومراقبة تكاليفها والإبلاغ عنه؛ و (و) الصحة والسلامة (A/68/352، الفقرة ٣٥).

٢٣ - وقد بين مجلس مراجعي الحسابات في المرفق الخامس من تقريره بعض الأفكار الأولية بشأن الدروس الرئيسية المستخلصة من المخطط العام لتجديد مباني المقر في مجال إدارة مشاريع وبرامج التشييد الكبرى في المجالات التالية: إدارة المشروع، وضمان نجاح المشروع، والاستراتيجية التجارية، واستراتيجية التعاقد، وإدارة المخاطر، ومخصصات الطوارئ، والتكاليف المرتبطة بالمشروع، والفريق المتكامل لإنجاز المشروع، والتحكم في التغييرات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المجلس يعتمزم توسيع نطاق الاستعراض الذي سيجريه في تقريره المقبل عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، استناداً إلى تقاريره عن المشروع على مدى العقد الماضي. ويدرك المجلس مبدئين مهمين هما دعامة الإدارة الفعالة للمشاريع:

(أ) إحسان بدء أي مشروع - فأفضل الممارسات هي إخضاع أي مشروع رئيسي لمستوى عال جدا من التمحيص قبل اتخاذ أي قرار ببدء أو إطلاق أي مرحلة رئيسية في دورة حياة المشروع. وهذا يتطلب الفعالية في الإدارة وفي صنع القرار منذ البداية؛

(ب) ضرورة اتباع نهج موحد ومعيارى لإنجاز المشاريع الرئيسية - فلا ينبغي أن تخول لكل فريق مشروع على حدة مسؤولية تحديد العمليات اللازمة لتنفيذها والإجراءات الواجب اتخاذها لإنجاح تنفيذ المشاريع داخل منظومة الأمم المتحدة. فلا بد من نهج منظم ومنضبط لتدبير المشاريع وإدارتها وضبطها.

٢٤ - وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى أهمية تحديد الدروس المستخلصة وتوثيقها. وتشدد اللجنة على ضرورة الاستئناس بالدروس المستخلصة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى الواسعة النطاق التي تنفذ مستقبلا، وعند الاقتضاء، المراحل المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/548، الفقرة ٢٨). وستواصل اللجنة مناقشة هذه المسألة في تقريرها عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

رابعا - التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٥ - عرض الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٤٦/٦٧، لمحة عامة ومعلومات أساسية عن المشروع والتقدم المحرز فيه منذ صدور تقريره المرحلي العاشر (الفروع من الأول إلى الثالث)، وناقش المسائل المتصلة بالجدول الزمني للمشروع؛ والدروس المستخلصة القابلة للتطبيق على مشاريع مخططات التجديد في المستقبل، والمساءلة، والتبرعات، ونقل الأعمال الفنية والهدايا إلى أماكن أخرى، والأمن، ومانفذ الدخول، وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، والوضع المالي للمشروع والتكاليف المرتبطة به، ومجموع احتياجات المشروع ونفقاته، وترتيبات التمويل وتكاليف المشروع (الفروع من الرابع إلى الخامس عشر).

نفقات المشروع والاحتياجات من الموارد لتغطية الفترة المتبقية منه والتقديرات المنقحة

٢٦ - بلغت نفقات المشروع منذ بدايته حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مجموعه ١ ٨٩٠,١ مليون دولار (انظر A/68/352، الجدول ٥، والفقرتان ٩٩ و ١٠٢). وبمراعاة الاحتياجات المتوقعة للمشروع عن الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(٢٠٣,٦ مليون دولار) وعام ٢٠١٤ (١٧,٣ مليون دولار) وعام ٢٠١٥ (٣,٧ ملايين دولار)، تصل التكلفة اللازمة لإتمام المشروع (بما في ذلك أعمال التجديد المطلوبة من خلال التبرعات) إلى ٢١١٤,٨ مليون دولار. وإذا أخذت في الاعتبار أيضا أعمال التحسينات الأمنية (١٠٠ مليون دولار يمولها بالكامل البلد المضيف)، فإن التكاليف المتوقعة لأعمال التجديد التي يجري الاضطلاع بها في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر تقدر بمبلغ ٢٢١٤,٨ مليون دولار (انظر الجدول ١ أدناه). وبالمقارنة مع التكاليف المقدرة لإتمام المشروع البالغة ١٢٧,٨ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٢، فإن المبلغ المنقح، ومقداره ٢١١٤,٨ مليون دولار، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، يعكس نقصانا قدره ١٣ مليون دولار فيما يعزى إلى تخفيض التكاليف لمرة واحدة الذي وافقت عليه الجمعية العامة (القرار ٦٧/٢٤٦، الجزء الخامس، الفقرة ٣٦).

٢٧ - ويبلغ العجز المقدّر في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ٢٢٤,٤ مليون دولار (انظر A/68/352، الجدول ٦ والفقرة ٣٤ أدناه). وبعد السماح بسلطة الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة حتى يتسنى مواصلة المشروع بأنشطته المقررة زمنيا حتى نهاية عام ٢٠١٣، ومقدارها ١٤٤,٤ مليون دولار (انظر الفقرة ٢٩ (ب) والفقرة ٣٠ (ج) أدناه)، تصل فجوة التمويل الصافية إلى مبلغ ٨٠ مليون دولار، يشمل مبلغ الـ ٦٥ مليون دولار المدرج في الميزانية تحت بند تجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي (انظر A/68/352، الفقرة ١٠٧). ويقدم الجدول ٦، والفرع الثاني عشر - دال من تقرير الأمين العام معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف المقدرة المنقحة لاستكمال المشروع.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٥ من التقرير المرحلي الحادي عشر أن الاحتياجات لعام ٢٠١٤ تشمل مبلغا قدره مليوناً دولاراً للخدمات التعاقدية لأعمال التصميم. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار بأن خدمات التصميم المتعاقد عليها سابقا ستستمر إلى حين الانتهاء من كل مشروع فرعي. وخلال مرحلة تجديد مبنى الجمعية العامة والطوابق السفلى، تضمنت خدمات التصميم طلبات من المتعاقدين لمعلومات عن رسومات التصميم المتصلة بالتركيبات الإنشائية وأعمال تصميم إضافية تتصل بمهندسة المناظر الطبيعية، والطوابق السفلية، وإزالة مبنى المرج الشمالي، والنظم القائمة على نطاق المجمع، يمكن تنفيذها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة ليست مرضية، وتطلب تقديم مبررات مفصلة إلى الجمعية العامة.

حالة الأنصبة المقررة ومصادر التمويل

٢٩ - ترد معلومات عن حالة الأنصبة المقررة ومصادر التمويل للمخطط العام لتجديد مباني المقر في الفرع الثاني عشر - ألف من التقرير المرحلي الحادي عشر. ويبلغ تمويل المشروع في ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مقداره ٢٠٣٤,٧ مليون دولار، ويتوزع على النحو التالي:

(أ) مجموع الاعتمادات البالغة ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار المخصصة للفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١؛

(ب) سلطة الالتزام بمبلغ قدره ١٤٤,٤ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣؛

(ج) التبرعات البالغة ١٣,٦ مليون دولار التي تم التعهد بها واستُلمت في إطار برنامج التبرعات.

٣٠ - وفي ما يتعلق بالالتزامات التي أذنت بها الجمعية العامة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية قررت أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتوفير الموارد اللازمة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة به، والتي تصل إلى ١٣٥ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٢ (القرار ٢٥٨/٦٦، الجزء الثالث، الفقرة ٩) وإلى ١٦٧,٨ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣ (القرار ٢٤٦/٦٧، الجزء الخامس، الفقرة ٣٨). ويشير الأمين العام إلى أن مجموع الالتزامات الذي يمكن أن يصل إلى مبلغ ٣٠٢,٨ مليون دولار، والذي أُذِن به في القرارين، يستند إلى التقديرات التالية (A/68/352، الفقرة ٩١):

(أ) نفقات المشروع المقدرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ١٤٤,٤ مليون دولار، التي تتجاوز الميزانية المخصصة (١ ٨٧٦,٧ مليون دولار) ومن ثم لا بد من موافقة الجمعية العامة عليها؛

(ب) التكاليف التراكمية المرتبطة بالمشروع المقدرة حتى نهاية عام ٢٠١٣ بمبلغ ١٤٣,١ مليون دولار وتكاليف مركز البيانات الثانوي المقدرة بمبلغ ١٥,٣ مليون دولار التي يجري تكبدها من أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر الفرع الخامس أدناه).

مقترحات الأمين العام

مبني المكتبة والملحق الجنوبي

٣١ - وفقا لما ذكره الأمين العام، ليس من المحدي تجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي، وليس فعالا من حيث التكلفة هدمهما وتشيد مبنيين جديدين بدلا منهما

(انظر الفقرات ٤٢-٥٠ أدناه). ولذا، فإن الأمين العام يطلب إلى الجمعية العامة أن تؤيد توصيته بالاستمرار في تعليق أعمال تصميم وتجديد المبنيين، رهنا بتسوية متطلبات الحماية الأمنية، وأن توافق على مراجعة نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقا لذلك. وإذا أيدت الجمعية العامة هاتين التوصيتين، ستخفض التكلفة المقدرة للمشروع حتى إتمامه بمقدار ٦٥ مليون دولار، من ٢١٤,٨ مليون دولار إلى ٢٠٤٩,٨ مليون دولار، وستخفض عجز التمويل من ٢٢٤,٤ مليون دولار إلى ١٥٩,٤ مليون دولار (انظر A/68/352، الفقرتان ١٣٠ و ١٣٤ (ج) و (د)).

إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول

٣٢ - يقدر كل من الفوائد المتراكمة واحتياطي رأس المال المتداول بمبلغ ١٥٩,٤ مليون دولار، ويشمل ما يلي: (أ) احتياطي رأس المال المتداول (٤٥ مليون دولار)؛ و (ب) الفوائد المستحقة المتعلقة برصيد أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر (١١٢,٥ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)؛ و (ج) تقديرات إيرادات الفوائد في المستقبل (١,٩ مليون دولار) (المرجع نفسه، الفقرات ٩٧ و ٩٨ و ١٣١). وأخذاً في الاعتبار تخصيص مبلغ ٧١,٠ مليون دولار من الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتدفق النقدي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦، يبلغ الرصيد المتبقي من إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول ٨٦,٥ مليون دولار.

٣٣ - ويوصي الأمين العام بأن توافق الجمعية العامة على زيادة ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر بمقدار ١٥٩,٤ مليون دولار، لتتحول من مبلغ ١٨٧٦,٧ مليون دولار الموافق عليه إلى مبلغ منقح قدره ٢٠٣٦,١ مليون دولار، وأن يُغطى التمويل عن طريق أرصدة الفوائد المتراكمة واحتياطي رأس المال المتداول (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٢ و ١٣٤ (هـ) و (و)).

٣٤ - وبإيجاز، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام المذكورة أعلاه من أجل تمويل العجز الحالي في تمويل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر البالغ ٢٢٤,٤ مليون دولار تشمل: (أ) مراجعة النطاق الأصلي الموافق عليه للمشروع والسماح من خلال ذلك بصرف ٦٥ مليون دولار؛ و (ب) تخصيص الفوائد المتراكمة واحتياطي رأس المال المتداول التي تقدر بمبلغ ١٥٩,٤ مليون دولار (انظر الفقرتان ٣٧ و ٣٨ أدناه للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي). وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح إدخال الإيرادات المجمعة من الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول،

بالإضافة إلى إيرادات الفائدة في المستقبل، في الرصيد النقدي الحالي (انظر A/67/548، الفقرة ٦٢). وترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن مبنى الملحق الجنوبي والمكتبة في الفقرات من ٤٢ إلى ٥١ أدناه.

تكاليف المشروع الموحدة والنفقات المستكملة وتوقعات التدفق النقدي

٣٥ - زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالجدول التالي المتعلق بتكاليف المشروع الموحدة، والذي يجمع المعلومات الواردة في الجدولين ٥ و ٩ من التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للأمين العام.

الجدول ١

التحليل التجميعي لتكاليف المشروع كما وردت في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢ ١١٤ ٧٥٠,١ (الجدول ٩)	تكاليف المخطط العام لتحديد مباني المقر
١٠٠ ٠٠٠,٠ (الجدول ٥)	تعزيز التحسينات الأمنية
٢ ٢١٤ ٧٥٠,١ (الجدول ٥)	المخطط العام لتحديد مباني المقر وتعزيز التحسينات الأمنية
١٤١ ٤٠٨,٦ (الجدول ٩)	التكاليف المرتبطة بالمشروع
١٥ ٠٤٠,٤ (الجدول ٩)	نفقات مركز البيانات الثانوي (صافي المساهمات المستمدة من حساب دعم عمليات حفظ السلام*)
٢ ٣٧١ ١٩٩,١	التكاليف الموحدة

* انظر التفصيل في الجدول ٢ أدناه.

٣٦ - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا معلومات في ما يخص مجموع النفقات التراكمية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما يرد بيانه في الجدول ٢ أدناه. وكانت نسبة استخدام تمويل مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ هي ٩٧,٠٥ في المائة.

الجدول ٢
النفقات الفعلية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الوصف
١ ٩٧٤ ٦٤٣,١	النفقات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (بما في ذلك التكاليف المرتبطة بآثار إعصار ساندي)
	التمويل المتاح
١ ٨٧٦ ٧٠٠,٠	الميزانية المعتمدة
١٣ ٥٣١,٤	التبرعات
١٤٤ ٤٠٠,٠	سلطة الالتزام
٢ ٠٣٤ ٦٣١,٤	مجموع التمويل المتاح
٥٩ ٩٨٨,٤	الرصيد المتبقي من تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر
٩٧,٠٥	نسبة الاستخدام
١٢٥ ٠٧٨,٨	النفقات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع
١٩ ٢٦٨,١	نفقات مركز البيانات الثانوي
(٤ ٢٢٧,٧)	ناقص: المساهمات المستمدة من حساب دعم عمليات حفظ السلام
١٥ ٠٤٠,٤	نفقات مركز البيانات الثانوي (صافي المساهمات من حساب الدعم)

٣٧ - يقدم الجدول ٨ الوارد في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للأمين العام معلومات متعلقة بالتوقعات الحالية للتدفقات النقدية المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة بالمشروع. ويذكر في الجدول أنه من المتوقع استخدام الرصيد النقدي بالكامل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤ (A/68/352، الفقرتان ١٢٦ و ١٢٧). وطلبت اللجنة الاستشارية جدولاً منقحاً، يبين فصلاً للتدفقات النقدية الخارجة بين تكلفة المشروع والتكاليف المرتبطة به، ويرد هذا الجدول مستنسخاً أدناه.

الجدول ٣
توقعات التدفقات النقدية المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة
بالمشروع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التدفقات النقدية المتصلة بالخارجة المتصلة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع		التدفقات النقدية المتصلة بالخارجة المتصلة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع		الرصيد النقدي الافتتاحي	
أ	ب	أ - ب	ب	أ	ب
				٣٨٢,٥	
٢٨١,٠	٩٦,٢	٥,٣	١٠١,٥	٢٠١٣	قبل نهاية أيلول/سبتمبر
١٦١,٨	١١٣,٩	٥,٣	١١٩,٢	٢٠١٣	قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر
٤٠,٩	١١٥,٥	٥,٣	١٢٠,٩	٢٠١٤	قبل نهاية آذار/مارس
(٧٦,٢)	١١١,٨	٥,٣	١١٧,١	٢٠١٤	قبل نهاية حزيران/يونيه
(١٤٣,٩)	٦٥,٧	٢,٠	٦٧,٧	٢٠١٤	قبل نهاية أيلول/سبتمبر
(١٥٣,١)	٧,٢	٢,٠	٩,٢	٢٠١٤	قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر
(١٥٤,٨)	٠,٤	١,٣	١,٧	٢٠١٥	قبل نهاية آذار/مارس
(١٥٦,٤)	١,٦	-	١,٦	٢٠١٥	قبل نهاية حزيران/يونيه

٣٨ - ويعكس الرصيد الافتتاحي البالغ ٣٨٢,٥ مليون دولار المبين في الجدول ٣ أعلاه مقترحي الأمين العام في ما يتعلق بمبني الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد (٥٦ مليون دولار) وتخصيص إيرادات الفوائد المتراكمة والمستقبلية المقدرة واحتياطي رأس المال المتداول (١٥٩,٤ مليون دولار). وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن الأثر المترتب في التدفقات النقدية الخارجة إذا قررت الجمعية العامة رفض السماح بصرف مبلغ الـ ٦٥ مليون دولار من خلال تضيق نطاق المشروع المتعلق بمبني المكتبة والملحق الجنوبي وكذلك رفض تخصيص أموال الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول المتبقية البالغة ٨٦,٥ مليون دولار (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه)، لكنها لم تتلق تلك المعلومات. وأبلغت اللجنة بأنه من غير الممكن تنقيح التحليل أعلاه بناء على إعادة برمجة افتراضية للتدفقات النقدية الخارجة لتجديد مبني الملحق الجنوبي والمكتبة بتكلفة قدرها ٦٥ مليون دولار، لأنه يتعذر تحديد المبنىين بهذا الثمن، وبالتالي يستحيل وضع نموذج لتوقع التدفقات النقدية على أساس مشروع منعدم الجدوى، أو القيام بذلك على الأقل بطريقة معقولة.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣ أعلاه أن التدفق النقدي الخارج المتصل بالتكاليف المرتبطة بالمشروع سيتواصل حتى الربع الأول من عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن التدفق النقدي الخارج في الربع الأول من عام ٢٠١٥ (١,٣ مليون دولار) يعكس الدفع النهائي/السماح بالصرف المتوقع للمدفوعات التعاقدية "المستبقة" المتعلقة بالأنشطة، بما في ذلك الأثاث، عند الإنهاء المالي لعقود البناء في مبنى الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر عادة ما يسمح بصرف الجزء الأخير من المدفوعات المستبقة عند مرحلة إغلاق العقود، وأنه بالرغم من إمكانية توقيع التزامات تعاقدية/تعديلات في العقود في عام ٢٠١٣، فليس من غير المعقول أن يتوقع تواصل تسوية الفواتير خلال عام ٢٠١٤ واستمرار الصرف النهائي للمدفوعات المستبقة حتى أوائل عام ٢٠١٥ عندما تكون كل العقود جاهزة للإغلاق التشغيلي والمالي.

متابعة الطلبات الأخرى للجمعية العامة الواردة في القرار ٢٤٦/٦٧

٤٠ - وافقت الجمعية العامة على تخفيض التكاليف مرة واحدة وعلى اقتراحات التمويل الوارد بيانها في الجزء الثاني عشر من التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام (A/67/350)، فيما عدا تلك المقترحات المتعلقة بمبنى المرج الشمالي ومبنى الملحق الجنوبي ومبنى مكتبة داغ همرشولد وإرجاء تجديد الأثاث الثابت في غرفة الاجتماعات ٤ من مبنى المؤتمرات، وقررت معاودة النظر في مسألة مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي وتجديد الأثاث الثابت في غرفة الاجتماعات ٤ في سياق التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للأمين العام (القرار ٢٤٦/٦٧، الفقرة ٣٦).

غرفة الاجتماعات ٤

٤١ - في ما يتعلق بتجديد الأثاث الثابت في غرفة الاجتماعات ٤ بمبنى المؤتمرات، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر واثق من أنه يستطيع الآن القيام بتجديده ضمن حدود القيمة التقديرية الحالية لتكلفة المشروع حتى الإنجاز (A/68/352، الفقرة ١٠٨).

مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي

٤٢ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في أسرع وقت ممكن وفي موعد أقصاه الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، ما يستجد من معلومات وخيارات في ما يتعلق بتجديد مبنى الملحق الجنوبي ومبنى مكتبة داغ همرشولد وعن الآثار

المالية المترتبة على ذلك (القرار ٢٤٦/٦٧، الفقرة ٢٩). وقد قدم الأمين العام المعلومات ذات الصلة في الفقرة ٦٤ من تقريره المرحلي الحادي عشر (A/68/352). ويشير إلى عدم إمكانية تجديد المبنى القائم حالياً بحيث يستجيبان للمتطلبات الأمنية نظراً لتقنيات البناء التي استُخدمت في الأصل ولذلك جرى بحث خيارات أخرى.

تشديد مبنيين بديلين

٤٣ - في ما يتعلق بتشديد مبنيين بديلين في موقع المبنى القائم حالياً، تبين من دراسة أولية لتحديد نطاق العمل قامت بها الأمانة العامة أن تكاليف تشييد مبنيين بديلين في موقع المبنى القائم حالياً ستتراوح بين حوالي ٣٥٠ مليون دولار و ٤٥٠ مليون دولار. ويرى الأمين العام أنه من غير الملائم، في ظل الظروف المالية العالمية الراهنة، إحالة هذه التكاليف إلى الدول الأعضاء لتتنبأ فيها. وبالتالي، فهو لا يوصي بخيار تشييد المبنى البديلين (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٥ و ٦٦).

توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن دراسة جدوى موسعة بشأن الاحتياجات من الأماكن في مقر الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤

٤٤ - يذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر، بالخيارات الممكنة في ما يخص مواقع وظائف المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي التي اقترحها في تقريره عن دراسة الجدوى الموسعة بشأن الاحتياجات من الأماكن في مقر الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ (A/67/720). وقد وضعت تلك الخيارات في جدول يتكرر في الجدول ٣ من التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر لسهولة الرجوع إليها. وباختصار، كانت الخيارات الواردة في تقريره السابق (A/67/720) عن مواقع ووظائف المبنى كما يلي:

(أ) في الأجل القصير (٢٠١٣-٢٠١٤)، تظل جميع الوظائف في مكانها؛

(ب) في الأجل المتوسط (٢٠١٤-٢٠١٧)، تظل جميع الوظائف في مكانها أو تُنقل إلى مبنى المرج الشمالي مؤقتة؛

(ج) في الأجل الطويل (٢٠١٧-٢٠٢٣)، المبنى الموحد، أو المبنى الجديد في المرج الشمالي أو تأجير أماكن.

الخيارات الممكنة في الأجل المتوسط

٤٥ - يقترح الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر ثلاثة خيارات ممكنة في المتوسط الأجل (A/68/352، الفقرات ٦٩-٧٣)، وهي في رأيه بلورة للمفاهيم الواردة في تقريره عن

دراسة الجدوى الموسعة بشأن الاحتياجات من الأماكن في مقر الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤. وتستند الخيارات الثلاثة إلى الافتراضات التالية: أن الظروف الأمنية لا تسمح باستمرار استخدام المبنيين في شكلهما الحالي؛ ولا يمكن تعليق أي من وظائف المبنيين الحالية؛ وسيلزم وجود مطعم للخدمة الذاتية في الموقع؛ وسيتم إيجاد حل طويل الأجل في غضون إطار زمني مدته أربع سنوات. وتُستثنى من تكاليف الخيارات المتوسطة الأجل المبينة أدناه تكاليف هدم مبني المكتبة والملحق الجنوبي، مع افتراض أن تكلفة هدم مبنى المرج الشمالي القائم حالياً مُحتسبة ضمن ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويرد موجز للخيارات الثلاثة المتوسطة الأجل أدناه:

(أ) نقل جميع الوظائف إلى مبنى المرج الشمالي المؤقت، مع إجراء تعديلات طفيفة لاستيعاب الوظائف الجديدة (بتكلفة رأسمالية قدرها ٥٠ مليون دولار، وتكلفة تشغيل سنوية قدرها ٢,٢ مليون دولار، مقارنة مع مبلغ ١,٥ مليون دولار الحالي المطلوب للمبنيين)؛

(ب) نقل الوظائف مؤقتاً إلى الأماكن المستأجرة خارج الموقع، باستثناء مطعم الخدمة الذاتية الذي سيشغل الحيز المتاح في الموقع في الطابق السفلي الثالث (بتكلفة رأسمالية قدرها ٧٠ مليون دولار، وتكلفة تشغيل سنوية قدرها ١٠ ملايين دولار)؛

(ج) نقل جميع الوظائف مؤقتاً إلى مباني أخرى في الموقع، مع حيز ذي مساحة معادلة لمساحة الحيز المراد استئجاره خارج الموقع لاستيعاب ما يُنقل من وظائف المبنيين (سيكون مبنى المرج الشمالي المؤقت حينها قد هُدم) (بتكلفة رأسمالية قدرها ١٢٠ مليون دولار، وتكلفة تشغيل سنوية قدرها ١٠ ملايين دولار).

الخيارات الممكنة في الأجل الطويل

٤٦ - في ما يتعلق بالخيارات الممكنة في الأجل الطويل، يكرر الأمين العام مقترحاته السابقة (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه)، حيث يمكن إدراج وظائف المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي في خيارين اثنين من الخيارات الاستراتيجية الطويلة الأجل، وهي: (أ) خيار أن تبرم المنظمة اتفاقاً مع شركة الأمم المتحدة للتعمير من أجل شغل برج للمكاتب (DC-5)؛ و (ب) تشييد مبنى دائم في المرج الشمالي (A/68/352، الفقرة ٧٤).

٤٧ - ويرى الأمين العام أن أفضل سبيل يحقق صالح المنظمة، إلى حين التوصل إلى حل للحالة الأمنية، هو أن يدمج البرنامج المتعلقان بالمكتبة ومطعم الخدمة الذاتية في القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة مستقبلاً بشأن أماكن العمل في المقر على المدى البعيد. ويشير إلى أنه

سيتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقريره الاحتياجات من الأماكن في المقر، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في أوائل عام ٢٠١٤، إذ أن جدوى وتكلفة مختلف المقترحات البديلة يرتبطان بطبيعتهما بمقتضيات التخطيط في المنظمة على المدى الطويل (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٢ و ٧٥).

٤٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية من إدارة شؤون السلامة والأمن إجراء تقييم أمني للاستخدام الحالي لمبني المكتبة والملحق الجنوبي. وأبلغت اللجنة بأن المبنى لا ينبغي أن يستخدم استخداماً شديداً الكثافة. وسيؤدي الانتهاء من التحسينات المتعلقة بتعزيز الأمن إلى رفع مستويات الحماية الموفرة لمجمع المقر (التحصين الهيكلي للمباني على طول الطرق المحيطة بالسور أو فوقها وتركيب خط من الأعمدة على طول الجادة الأولى)، مع استثناء من المبنى (لا يمكن لأي درجة من التحصين الهيكلي أن تجعل المبنى في مأمن من التهديد الأمني المشار إليه). لذلك قررت إدارة شؤون السلامة والأمن أن الاستخدام الحالي لمبني المكتبة والملحق الجنوبي غير مقبول؛ ومع ذلك، لا تزال حالة الأخطار متقلبة وقيد التحليل المستمر. أما على المدى الطويل، فلا يمكن ضمان سلامة مبني المكتبة والملحق الجنوبي وأمنهما. واللجنة الاستشارية واثقة من أن إدارة شؤون السلامة والأمن ستراقب باستمرار الحالة الأمنية عن كثب في ما يتعلق بمبني المكتبة والملحق الجنوبي.

٤٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات مستكملة عن حالة المناقشات الجارية مع مدينة نيويورك بشأن إغلاق و/أو نقل المخرج من طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت (FDR) المؤدية إلى الشارع ٤٢. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة اقترحت هذه الخيارات خطياً على سلطات المدينة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لكنها لم تتلق أي رد حتى الآن. وتعتقد اللجنة الاستشارية بأنه سيُتخذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة عما قريب (انظر الفقرة ٥٠ أدناه).

٥٠ - وفي ما يتعلق باستخدام مبني المكتبة والملحق الجنوبي في المستقبل والمواقع المستقبلية للوظائف التي يؤوبها المبنى في الوقت الحالي، تلاحظ اللجنة الاستشارية وجود شكوك يمكنها أن تؤثر في القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة، مثل إغلاق و/أو نقل المخرج من طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت (FDR) والتطورات المتصلة بالاحتياجات من الأماكن في المقر على المدى الطويل. وقد أطلع مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية أيضاً على وجهة نظره ومفادها أن أي قرار بشأن استخدام مبلغ ٦٥ مليون دولار المرصود لتحديد المبنى ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تكلفة أداء وظائف المكتبة والملحق الجنوبي في أماكن أخرى، إذا كانت لا تزال ثمة حاجة إليها؛ وإلا فإنه يخشى أن يُطلب من الدول الأعضاء دفع مقابل الوظائف ذاتها مرتين. وترى اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى الخيارين المتعلقين

بمقترحات الإيواء في الأجل الطويل، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم خيارات بديلة عملية لمواقع الوظائف التي يؤويها مبنيا المكتبة والملحق الجنوبي في الوقت الحالي والتي هي مستقلة عن الاحتياجات من أماكن الإيواء في الأجل الطويل، مما سيسمح بإنجاز مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر بصفة نهائية. ولا ينبغي أن تكون هذه الخيارات رهينة بما ستؤول إليه مسألة المخرج من طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت (FDR) المؤدية إلى الشارع ٤٢. ولذلك ترى اللجنة أن مبنيي الملحق الجنوبي والمكتبة يجب أن يظلا ضمن نطاق مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر حتى تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن هذه الخيارات.

٥١ - وعلاوة على ذلك، لا تزال اللجنة الاستشارية تعتقد بأنه بغض النظر عن الموقع الذي قد تُنقل إليه وظائف المكتبة في المستقبل، لا بد أن تحترم الأمم المتحدة القيمة التذكارية لمكتبة داغ همرشولد التي أنشئت تخليداً لذكرى الأمين العام الأسبق (A/67/788، الفقرة ٥٩).

القضايا الأخرى ذات الصلة

مبنى المرج الشمالي المؤقت

٥٢ - يشير الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر إلى أن المشروع، لأغراض إتمام أعمال المحاسبة ومعالجة المطالبات وكذلك الانتهاء من أشغال المناظر الطبيعية النهائية، بما في ذلك إزالة مبنى المرج الشمالي، سيُختتم في عام ٢٠١٥ (A/68/352، الفقرة ١٠). ويعرض الجدول ٥ الوارد في تقريره معلومات تتعلق بنفقات المشروع واحتياجاته المقدرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مختلف جداول التكاليف الواردة في التقرير المرحلي الحادي عشر لا تكشف ولا تحدد بشكل منفصل تكلفة هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه من ضمن الاحتياجات من الموارد البالغة ٢,٥ مليون دولار تحت الإنشاء لعام ٢٠١٥ (الجدول ٥)، حُصص مبلغ مليوني دولار لهدم المبنى.

٥٣ - تكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن المسألة المتعلقة بمستقبل مبنى المرج الشمالي مسألة يتعين أن تبت فيها الجمعية العامة، مع مراعاة تأييد الجمعية لتفكيك مبنى المرج الشمالي المؤقت وإزالته في الوقت المناسب عند اكتمال أعمال تجديد المقر (القرار ٢٩٦/٦٥، الفقرة ١٩؛ و A/67/548، الفقرة ٥٩).

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة أيضاً في الفقرة ٢٨ من القرار ٢٤٦/٦٧ إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر معلومات عن أثر استراتيجية التنفيذ المعجل في التكلفة النهائية للمشروع، لم تُدرج في هذا التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام تلك المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر.

خامسا - تقرير الأمين العام عن النفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣

٥٥ - يقدم الأمين العام في تقريره عن النفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ (A/68/352/Add.1) ملخصاً لتطور التكاليف المرتبطة بالمشروع في الفرع الأول، ولحجة عامة عن الاحتياجات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ في الفرع الثاني، والتنفيذ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢ في الفرع الثالث، وحالة التنفيذ والنفقات المتوقعة لعام ٢٠١٣ في الفرع الرابع.

٥٦ - وتصل النفقات النهائية المقدرة للتكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ إلى مبلغ كلي قدره ٦٠٠ ٤٠٨ ١٤١ دولار، بالمقارنة مع المبلغ المعروض على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وقدره ٦٠٠ ١٣٨ ١٤٣ دولار (A/67/350/Add.1)، مما يمثل انخفاضاً قدره ١ ٧٣٠ ٠٠٠ دولار (A/68/352/Add.1، الفقرة ١٠ والجدول ٢). ويرد في الجدول ٣ من ذلك التقرير موجز للاحتياجات الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع حسب الإدارة والمكتب. وتشمل النفقات النهائية المقدرة البالغة ٦٠٠ ٤٠٨ ١٤١ دولار ما يلي (المرجع نفسه، الجدول ٣):

(أ) النفقات الفعلية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ (١٠٠ ٦٢٥ ١٢٢ دولار)؛

(ب) النفقات المتوقعة للفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (١٨ ٧٨٣ ٥٠٠ دولار).

٥٧ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام عدم إبلاغها بالنفقات النهائية المتكبدة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ إلا بعد التيقن تماماً من حجم النفقات النهائية (القرار ٢٤٦/٦٧، الجزء

الخامس، الفقرة ٤٤). ويعتقد الأمين العام بأن النفقات المتوقعة للأشهر المتبقية من عام ٢٠١٣ مؤكدة بشكل معقول (A/68/352/Add.1، الفقرة ١١).

٥٨ - وبخصوص تطور التكاليف المرتبطة بمشروع المخطط العام، تذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام كان قد قدم في عام ٢٠٠٨ تقريره الأولي بشأن التكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (A/62/799)، الذي نُقح في تقريره اللاحق (A/63/582). وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٠/٦٣ أن تمول التكاليف المعتمدة المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ما لم تحدد الجمعية العامة خلاف ذلك، وقررت عدم الموافقة على المستوى العام للتكاليف المرتبطة بالمشروع آنذاك، آخذة في الاعتبار الفرص المتاحة لإجراء تخفيضات أخرى في التكاليف نظراً للظروف الاقتصادية السائدة آنذاك وكذلك الوفورات التي يحققها الأمين العام. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكاليف المرتبطة بالمشروع، البالغ مجموعها ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حدود موارد الميزانية العامة المعتمدة للمشروع. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٦٤ على مبلغ قدره ٤٢ ٠٦٩ ٦٩٥ دولاراً لعام ٢٠١٠. ووافقت في قرارها ٢٦٩/٦٥ على مبلغ قدره ٥٨ ٨٧١ ٣٠٥ دولارات لعام ٢٠١١، وأذنت للأمين العام بالدخول في التزامات تصل قيمتها إلى ٢٨٦ ٣٠٠ دولار. وأذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦ و ٢٤٦/٦٧ للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل المخطط العام لتجديد مباني المقر، تشمل التكاليف المرتبطة به، وتصل قيمتها إلى ١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار حتى متم عام ٢٠١٢ وإلى ٤٠٠ ١٦٧ ٧٧٣ دولار حتى متم عام ٢٠١٣، على التوالي.

تمويل التكاليف المرتبطة بمشروع المخطط العام وتكلفة مركز البيانات الثانوي

٥٩ - يرد بيان الوضع المالي لمشروع المخطط العام وتمويل التكاليف المرتبطة به وتكلفة مركز البيانات الثانوي في الفرع الثالث عشر وفي الفقرات الفرعية من (ز) إلى (ط) من الفقرة ١٣٤ من التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام (A/68/352). وقد ورد في هذا التقرير أن النفقات البالغة ١٥٦,٤ مليون دولار، والتي تشمل التكاليف المتراكمة المرتبطة بالمشروع (١٤١,٤ مليون دولار) وتكلفة مركز البيانات الثانوي (١٥ مليون دولار)، تندرج ضمن سلطة الدخول في الالتزامات الممنوحة للأمين العام من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦ و ٢٤٦/٦٧ (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه). ويعرض الأمين العام مقترحاته البديلة لتمويل التكاليف المتراكمة المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي، وهي كما يلي (المرجع نفسه، الفقرات الفرعية من (ز) إلى (ط) من الفقرة ١٣٤):

(أ) تحويل سلطة الالتزام البالغة ١٥٦,٤ مليون دولار إلى اعتماد يُرصد للمخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٣؛

(ب) أو تخصيص اعتمادات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو الموزع بين الأقسام ذات الصلة في الجدول ٧ الواردة في التقرير المرحلي الحادي عشر؛

(ج) أو اتخاذ قرار نهائي آخر في شأن التمويل بحلول نهاية الدورة المستأنفة الأولى.

٦٠ - ويشير الأمين العام إلى أنه بحلول منتصف عام ٢٠١٢، كانت ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر المعتمدة بمبلغ ١ ٨٦٧,٧ مليون دولار قد استنفدت بالكامل، على أن سلطة الالتزام الضرورية التي وافقت عليها الجمعية العامة بمبلغ ٣٠٢,٨ مليون دولار تُمكن الأمانة العامة من مواصلة الدخول في التزامات مالية حتى نهاية عام ٢٠١٣. وفي ضوء تحليل التدفقات النقدية (انظر الجدول ٣ أعلاه)، يعتقد الأمين العام أن الإبقاء على هذا الترتيب خلال عام ٢٠١٤ أمرٌ غير ممكن وأن مسألة تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي لها أهمية فائقة (المرجع ذاته، الفقرة ١٢٤ والجدول ٨).

٦١ - أما في ما يتعلق بمزايا وعيوب الخيارات الثلاثة التي اقترحها الأمين العام لتمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام وتكلفة مركز البيانات الثانوي، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن اتخاذ الجمعية العامة قراراً مبكراً بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر سيكون أمراً إيجابياً، شريطة توفر قدر أكبر من اليقين والقدرة على التنبؤ. وفي الوقت نفسه، يعتقد الأمين العام أن الخيار الثالث معقول أيضاً لأنه سيترك متسعاً من الوقت أمام الدول الأعضاء لتنظر في الخيارات المتاحة قبل الالتزام بقرار نهائي بشأن التمويل. ولكن سيكون من الضروري اتخاذ قرار في هذا الصدد في حدود نهاية الدورة المستأنفة الأولى؛ وإلا فإنه من المرجح أن المشروع سيفتقر إلى السيولة النقدية وسيتعين تعليقه.

٦٢ - وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها ميزانية مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ونفقاته واحتياجاته المتوقعة، تعترف اللجنة بأنه سيتعين تمويل النفقات الناجمة عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام. ولكن نظراً إلى أنه سيتواصل تحمّل النفقات حتى نهاية عام ٢٠١٣ ولأنه لا يمكن تحديد النفقات النهائية الناجمة عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام بشكل تام ودقيق في هذه المرحلة، توصي اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام في الدورة المستأنفة الأولى التي ستعقد في عام ٢٠١٤.

صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص

٦٣ - طلبت اللجنة الاستشارية الحصول على معلومات بشأن إمكانية استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كألية مؤقتة لتوفير التدفقات النقدية. وأبلغت اللجنة بجملة أمور منها ما يلي:

(أ) يجري استخدام كل من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص لتوفير السيولة النقدية للمنظمة للعمليات الممولة من الميزانية العادية؛ ولا يُستخدَم الحساب الخاص إلا عندما يُستخدَم صندوق رأس المال المتداول بالكامل (وقد استُخدمت النقدية من الحساب الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(ب) تحدد الجمعية العامة مستوى تمويل صندوق رأس المال المتداول الذي يتعين توفيره خلال كل فترة مالية والأغراض التي يجوز صرف سُلْف لها (القرار ٢٥٠/٦٦ هو آخر القرارات التي تناولت ذلك)، وتأذن باستخدام الحساب الخاص؛

(ج) أنشأت الجمعية العامة صندوق رأس المال المتداول في عام ١٩٤٦ (القرار ٨٠ (د-١)) بغرض توفير السلف اللازمة لتمويل اعتمادات الميزانية. وأنشأ الأمين العام الحساب الخاص في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٢ وفي القرار ٣٠٤٩ (د-٢٧)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُنشئ حساباً خاصاً يمكن أن تُدفع فيه التبرعات وأن تُستخدم لتصفية الصعوبات المالية التي واجهتها المنظمة في السابق ولا سيما لتدارك ما تواجهه من عجز في الأجل القصير، ويُدمج في هذا الحساب حساب الأمم المتحدة الخاص الذي أنشأته في عام ١٩٦٥.

٦٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من القرار ٢٥٠/٦٦ أنه تقرر تمويل صندوق رأس المال المتداول بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على مثال توضيحي عن الحجم النسبي لصندوق رأس المال المتداول مقارنة مع الميزانية البرنامجية المعتمدة، يرد تبيانه في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الستتان الماليان	فترة الستين ١٩٧٥-١٩٧٤	فترة الستين ٢٠٠٧-٢٠٠٦	فترة الستين ٢٠١٣-٢٠١٢
صندوق رأس المال المتداول	٢٠ ٠٠٠,٠	١٠٠ ٠٠٠,٠	١٥٠ ٠٠٠,٠
الميزانية البرنامجية المعتمدة (الاعتمادات الأولية)	٩٧ ٤٤٠,٤	٣ ٧٩٨ ٩١٢,٥	٥ ١٥٢ ٢٩٩,٦
صندوق رأس المال المتداول كنسبة مئوية من الميزانية العادية	٢٠,٥	٢,٦	٢,٩

٦٥ - وأطلعت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، أيضاً على الرصيد المتبقي في الحساب الخاص من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢، على النحو المبين في الجدول ٥ أدناه.

الجدول ٥

رصيد حساب الأمم المتحدة الخاص

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التاريخ	الرصيد
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	١٦٩,٠
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١	١٩٤,٩
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠٧,٩
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	٢١٤,٧
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٢٣٦,٧
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	٢٥١,٤
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	٢٦٠,٢
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	٢٥٩,٠

٦٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الرصيد المتبقي في الحساب الخاص ظل في حدود ٢٥٩ مليون دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي ما يتعلق باستخدام الموارد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة قد تحتاج، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣، لاستخدام الموارد النقدية المتاحة في صندوق رأس المال المتداول وربما الموارد النقدية المتاحة في الحساب الخاص، إذا وجدت نفسها مضطرة لتسوية فواتير متصلة بالأشغال و/أو بالسلع التي تم اقتناؤها للاستعاضة عن السلع التي تضررت من جراء إعصار "ساندي" في انتظار الحصول على تسويات مطالبات التأمين.

٦٧ - وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية الحصول على معلومات مُستكملة عن أداء الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأُبلغت بأن تقرير الأداء الثاني المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ يوجد قيد الإعداد حالياً وستكتمل صياغته قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٦٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتزويد الجمعية العامة بأحدث المعلومات المتصلة بصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص عند نظرها في التقرير المرحلي الحادي عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وترى اللجنة أن الجمعية العامة قد ترغب

في الموافقة على استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص في حدود مستوى معقول، كآلية مؤقتة لتوفير التدفقات النقدية بشكل استثنائي ودون أن يشكّل ذلك سابقة.

سادسا - الخاتمة والتوصيات

٦٩ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بالتقرير المرحلي الحادي عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352)، بما في ذلك بشأن التكاليف المرتبطة بمشروع المخطط العام، في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ط) من الفقرة ١٣٤ من ذلك التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير المرحلي السنوي الحادي عشر للأمين العام، آخذة في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.